اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥

4 May 2004
Arabic
Original: English

الدورة الثالثة

نيويورك، ٢٦ نيسان/أبريل – ٧ أيار/مايو ٢٠٠٤

ورقة عمل مقدمة من ماليزيا باسم مجموعة دول عدم الانحياز وغيرها من الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

١ – تقوم اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥ بالاجتماع في وقت حاسم الأهمية للنظر في التقدم المحرز في التنفيذ الكامل للمعاهدة وكذا في الالتزامات والتعهدات المقطوعة في مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها لعام ١٩٩٥ وفي مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٠. ووفقا للمقررات التي اتخذها مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٠، كُلّفت اللجنة بذل كل جهد لتقديم تقرير يحظى بتوافق الآراء يتضمن توصيات، ويضع الترتيبات الإجرائية لمؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٥ في صيغتها النهائية. وكما تقرر في مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٠ فإن من مهام اللجنة التحضيرية هذه تقديم توصيات لمؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٥ بشأن مسألة الضمانات الأمنية.

٢ – وفي هذه المساعي، سوف تسترشد حركة عدم الانحياز بالقرارات التي اتخذت خلال مؤتمر القمة الثالث عشر لرؤساء دول أو حكومات حركة عدم الانحياز، المعقود في كوالالمبور في شباط/فبراير ٢٠٠٣ وخلال اجتماع وزراء خارجية حركة عدم الانحياز في الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين المعقود في نيويورك في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. وتجدر الإشارة إلى أن مؤتمر القمة أكد، لدى تناوله الانعكاسات الواسعة النطاق للأسلحة النووية والمسائل ذات الصلة، أن تعددية الأطراف والحلول التي تتفق عليها أطراف متعددة، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، تتيح الأسلوب المستدام الوحيد لمعالجة هذا العدد الكبير من مسائل نزع السلاح والأمن الدولي.

٣ – تؤكد حركة عدم الانحياز من جديد مواقفها المبدئية التي اتخذتها منذ عهد بعيد حيال نزع السلاح النووي، وهي ما زالت متمسكة تمسكا كاملا بالتزاماتها وتعهداتها بموجب

190504 180504 04-34379 (A)

المعاهدة والاتفاقات التي تم التوصل إليها في مؤتمري استعراض المعاهدة لعامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠. وفي هذا الصدد، تود الحركة الإشارة إلى ورقات العمل الشاملة، التي قدمتها الحركة خلال مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٠ وأثناء الدورتين الأولى والثانية للجنة التحضيرية المعقودتين في عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ على التوالي، بالصيغ التي وردت بها في الوثائق NPT/CONF.2000/18 و NPT/CONF.2005/PC.1/WP.2 و NPT/CONF.2005/PC.I/WP.14 و NPT/CONF.2005/PC.II/WP.19.

٤ - تؤكد دول عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أهمية التنفيذ الكامل اللاانتقائي للمعاهدة في مجالات نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي والاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وفي هذا الصدد، ما زالت الحركة مقتنعة كل الاقتناع بأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تشكل أداة رئيسية في الجهود المبذولة لوقف الانتشار الرأسي والأفقي للأسلحة النووية وأساسا لا غنى عنه لتحقيق نزع السلاح النووي. وينبغي لجميع الدول الأطراف في المعاهدة أن تسعى إلى تحقيق توازن عادل بين الالتزامات والمسؤوليات المتبادلة بموجب المعاهدة بغية تحقيق إزالة الأسلحة النووية إزالة كاملة. وتشدد الحركة على أن تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى لا يعني امتلاك الدول الحائزة للأسلحة النووية ترساناتها من الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى، وترى الحركة، في هذا السياق، أن أي افتراض بامتلاك للأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى مخالف لسلامة واستدامة نظام عدم الانتشار النووي، رأسيا وأفقيا على حد سواء، ومخالف أيضا للهدف الأعم ألا وهو صون السلم والأمن الدوليين. وتؤكد الحركة مجددا أن إزالة الأسلحة النووية إزالة كاملة هي الضمان المطلق الوحيد ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. وتعرب الحركة مجددا عن اقتناعها بأنه ريثما تتم إزالة الأسلحة ا لنووية إزالة كاملة، ينبغي أن يتم، على سبيل الأولوية، مواصلة الجهود المبذولة لإبرام صك عالمي غير مشروط وملزم قانونا بشأن الضمانات الأمنية التي تقدم للدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

٥ - وتذكّر حركة عدم الانحياز بأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تعزز تطوير استخدامات الطاقة النووية في الأغراض السلمية بتوفيرها إطارا من الثقة والتعاون يمكن من خلاله تطبيق تلك الاستخدامات. وتؤكد الحركة مجددا الحق غير القابل للتصرف للدول الأطراف في المعاهدة في إجراء البحوث وفي إنتاج الطاقة النووية واستخدامها في الأغراض السلمية من دون تمييز، وتؤكد الكفالة التامة لنقل التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية بحرية ومن غير عوائق ومن غير تمييز. وعليه، تؤكد الحركة أنه ما في المعاهدة من شيء يمكن تفسيره على أنه يمس هذا الحق.

٦ - وتود حركة عدم الانحياز أن تعيد التأكيد على مدى إلحاح وأهمية إضفاء الطابع العالمي على هذه المعاهدة، ولا سيما عن طريق انضمام الدول التي تملك قدرات نووية إلى المعاهدة في أقرب وقت ممكن، وتصميمها على بذل جهود دؤوبة من أجل بلوغ هذا الهدف.

٧ - وتشير دول عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أن الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٠ قد حثت باكستان والهند على الانضمام إلى المعاهدة كدولتين غير حائزتين للأسلحة النووية، وعلى إخضاع جميع منشآتهما النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٨ - وكذلك تؤكد حركة عدم الانحياز مجددا دعمها إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، والحاجة إلى التعجيل بإنشائها، وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة التي اعتمدت بتوافق الآراء، فضلا عن قرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١) والفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١). وتهيب الحركة بجميع الأطراف المعنية أن تتخذ خطوات عاجلة وعملية نحو إنشاء هذه المنطقة، وأن تقوم، ريثما يجري إنشاؤها، بمطالبة إسرائيل، البلد الوحيد في المنطقة الذي لم ينضم إلى معاهدة عدم الانتشار، و لم يعلن عن نيته الانضمام إليها، بأن تتخلى عن حيازة الأسلحة النووية، وتنضم إلى المعاهدة دون إبطاء، وتُخضع جميع منشآتها النووية على الفور لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتباشر أنشطتها ذات الصلة بالأسلحة النووية وفقا لنظام عدم الانتشار. وتشير الحركة إلى أن مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٠ قد أكد مجددا على أهمية انضمام إسرائيل إلى المعاهدة، وإخضاع جميع منشآتها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، بلوغا للهدف المتمثل في امتثال للمعاهدة امتثالا شاملا في الشرق الأوسط.

٩ - وترحب حركة عدم الانحياز بانضمام تيمور - ليشتي إلى معاهدة عدم الانتشار النووي. وتحيط الحركة علما بقرار جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الانسحاب من المعاهدة، وتعرب عن الرأي بأن تحسم الأطراف المعنية مباشرة بالأمر؛ من خلال الحوار والمفاوضات، جميع المسائل المتعلقة بهذا الانسحاب، تعبيرا عن نواياها الحسنة.

١٠ - وما زالت حركة عدم الانحياز ترى أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، بموجب معاهدة تلاتيلولكو وراروتونغا وبيليندابا، يشكل خطوة إيجابية نحو بلوغ الهدف المتمثل في نزع السلاح النووي العالمي. وترحب الحركة بالجهود الرامية إلى إنشاء مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية في جميع مناطق العالم وبالدعوة إلى التعاون وإجراء مشاورات واسعة لتحقيق الاتفاقات التي تم التوصل إليها بحرية بين الدول المعنية في المنطقة.

وتؤكد الحركة من جديد أن من الضروري، في سياق إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، أن تقدم الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى جميع دول المنطقة ضمانات غير مشروطة بعدم استخدام الأسلحة النووية أو بعدم التهديد باستخدامها. وتحث الحركة الدول على أن تُبرم اتفاقات بغية إنشاء مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية في الأقاليم التي لا توجد فيها هذه المناطق وفقا لأحكام الوثيقة الختامية الصادرة عن الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، وللقواعد والمبادئ التوجيهية التي اعتمدتها هيئة نزع السلاح في دورتها الموضوعية لعام ١٩٩٩. وتؤكد الحركة مجددا، في هذا السياق، تأييدنا لوضع منغوليا منطقة خالية من الأسلحة النووية، وترى أن تكريس هذا الوضع سوف يشكّل تدبيرا هاما يؤدي إلى تعزيز نظام عدم الانتشار في المنطقة.

١١ - وبتصديق كوبا على معاهدة تلاتيلولكو، تكون الآن كافة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أطرافا في المعاهدة، وبذا تكون المعاهدة قد أصبحت سارية المفعول بالكامل في منطقة تطبيقها. وتشدد حركة عدم الانحياز على الحاجة إلى تعزيز سلامة النظام الأساسي لنزع السلاح النووي، المنصوص عليه في معاهدة تلاتيلولكو، وذلك بإعادة النظر في الإعلانات الصادرة عن الدول الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في البروتوكولين الأول والثاني من أجل احتمال سحبها أو تعديلها. وترحب الحركة بالمفاوضات الجارية بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والدول الحائزة للأسلحة النووية بشأن بروتوكول معاهدة منطقة جنوب شرق آسيا الخالية من الأسلحة النووية وتحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على أن تصبح أطرافا في بروتوكول المعاهدة في أقرب وقت ممكن. وتشدد الحركة على أهمية التوقيع والتصديق على معاهدتي راروتونغا وبيليندابا من جانب جميع الدول في المنطقة، وكذا على أهمية التوقيع والتصديق على بروتوكولي المعاهدتين ذوي الصلة من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية التي لم تقم بذلك. وترحب الحركة بالقرارات التي اتخذتها كافة دول وسط آسيا الخمس للتوقيع على معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا في أقرب وقت ممكن.

١٢ - تُعرب حركة عدم الانحياز عن دعمها لمبادرة عقد مؤتمر دولي للدول الأطراف في معاهدات تلاتيلولكو وراروتونغا وبانكوك وبيليندابا والمصدقة والموقعة عليها، لدعم الأهداف العامة المحددة في هذه المعاهدات ولمناقشة وتنفيذ مزيد من السبل والوسائل الكفيلة بالتعاون بين هذه الدول نفسها، ووكالاتها المعنية بالمعاهدات، وغيرها من الدول المعنية في أقرب وقت ممكن.

١٣ - تؤكد حركة عدم الانحياز موقفها المبدئي البعيد العهد من القضاء التام على كافة الاختبارات النووية، وتؤكد مجددا أن التجارب النووية أيا كان نوعها، فضلا عن أنها تعرّض للخطر نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي من جميع جوانبه، إنما تشكل، في حد ذاتها، خطرا يحدق بصون السلم والأمن الدوليين. وتود الحركة أن تؤكد في هذا الصدد أهمية تحقيق امتثال شامل لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بما في ذلك من جانب كافة الدول الحائزة للأسلحة النووية، التي ينبغي لها، في جملة أمور، أن تسهم في عملية نزع السلاح النووي. وتشدد الحركة على أن تطوير واستحداث ضروب جديدة من الأسلحة النووية انتهاك للضمانات التي أعطتها الدول الحائزة للأسلحة النووية وقت إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، أي أن المعاهدة سوف تمنع تحسين الأسلحة النووية الحالية واستحداث ضروب جديدة من الأسلحة النووية. وتهيب الحركة بكافة الدول بأن تقوم، ريثما يبدأ سريان المعاهدة، بالامتناع عن الإتيان بأي أعمال تخالف بأهداف هذا الصك الدولي وأغراضه.

١٤ - تؤكد حركة عدم الانحياز مجددا أهمية بلوغ الإعمال العالمي لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتحث جميع الدول التي لم تدخل اتفاقات الضمانات الشاملة حيز النفاذ بعد على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن. وقد نظر مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٠ في هذا الأمر بوصفه هدفا رئيسيا من أجل تعزيز وتوطيد نظام التحقق الخاص بنظام عدم الانتشار. وتشدد الحركة على أهمية نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما في ذلك اتفاقات الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي النموذجي أيضا. وترحب الحركة، في هذا الصدد، بتصديق دولة الكويت على البروتوكولات الإضافية وبتوقيع إيران وبنما وتوغو وليبيا وكوبا ومدغشقر وموريشيوس والنيجر على البروتوكولات. على أن الحركة لا ترغب في أن ترى الجهود الدولية الرامية إلى إضفاء الطابع العالمي على الضمانات الشاملة تذوي لأجل فرض تدابير وقيود إضافية على الدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي التزمت من قبل بمعايير عدم الانتشار ونبذت خيار الأسلحة النووية. وتعرب الحركة أيضا عن رفضها بقوة لأي محاولات من أي دولة عضو لاستخدام برنامج التعاون التقني للوكالة الدولية للطاقة الذرية وسيلة لتحقيق مآرب سياسية انتهاكا لنظامها الأساسي.

١٥ - تعلق حركة عدم الانحياز أهمية كبيرة على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٤٠/٥٨ بشأن حظر إلقاء النفايات المشعة، وتدعو الدول الأعضاء إلى اتخاذ التدابير المناسبة لمنع إلقاء أي نفايات نووية أو مشعة قد تشكل تعديا على سيادة الدول. وتشير الحركة إلى القرار الذي اتخذه مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية في عام ١٩٩١ قرار المجلس الوزاري ١٣٥٦ (د-٥٤) بشأن اتفاقية باماكو لحظر استيراد النفايات الخطرة إلى أفريقيا ومراقبة

حركتها عبر الحدود داخل أفريقيا. وتدعو حركة عدم الانحياز إلى التنفيذ الفعلي لمدونة قواعد الممارسات المتعلقة بالنقل الدولي عبر الحدود للنفايات المشعة، الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية، على اعتبار أنها وسيلة تعزز حماية كافة الدول من إلقاء المواد المشعة في أراضيها.

١٦ - تكرر حركة عدم الانحياز مجددا دعوتها إلى التنفيذ التام للتعهد الذي لا لبس فيه الذي قطعته الدول الحائزة للأسلحة النووية على نفسها في مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٠ بإنجاز القضاء التام على ترساناتها النووية من دون إبطاء من خلال عملية معجلة من المفاوضات، ومن خلال التنفيذ التام للخطوات الثلاث عشرة من أجل التقدم بصورة منتظمة ومطردة نحو عالم خال من الأسلحة النووية حسب ما تم الاتفاق عليه في عام ٢٠٠٠. وعلى الرغم من الأمل الذي عقده المجتمع الدولي على أن الخاتمة الناجحة لمؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٠ سوف تفضي إلى الإيفاء بالتعهد الأكيد الذي قطعته الدول الحائزة للأسلحة النووية على نفسها وكذا التنفيذ الكامل للخطوات الثلاث عشرة فإنه لم يتم إحراز تقدم يذكر.

١٧ - في ضوء ما تقدم، تود الحركة أن تتناول بعض التطورات التي وقعت منذ الدورة الثانية للجنة التحضيرية:

- ما زالت حركة عدم الانحياز يساورها القلق إزاء عدم إحراز تقدم نحو تحقيق القضاء الكامل على الأسلحة النووية. ذلك أنه على الرغم من ورود بعض التقارير عن حدوث تخفيضات ثنائية ومتعددة الأطراف فإن آلافا من هذه الأسلحة ما زالت تُنشر، وما زالت أعدادها غير مؤكدة، نظرا لعدم الشفافية في برامج الأسلحة النووية؛

- إن الحركة إذ تحيط علما بتوقيع معاهدة خفض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة في ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٢، فإنها تُشدد على أن التخفيضات في عمليات النشر وفي الحالة التشغيلية لا يمكن أن تكون بديلا من تخفيضات لا رجعة فيها في الأسلحة النووية والقضاء على الأسلحة النووية بالكامل. ولا تتوفر حتى الآن أدلة على وجود تدابير متفق عليها لتخفيض الحالة التشغيلية لهذه الأسلحة. وتُعرب الحركة أيضا عن مخاوفها من أن يكون عدم بدء نفاذ معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، المعقودة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي، نكسة للخطوات الثلاث عشرة في نزع السلاح النووي المعتمدة في مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٠؛

- ما زالت مبادئ الدفاع الاستراتيجي تطرح أسبابا منطقية لاستخدام هذه الأسلحة، حسبما يتبين من استعراض السياسات العامة الذي أجرته مؤخرا إحدى الدول الحائزة للأسلحة النووية، بغرض النظر في توسيع نطاق الظروف التي يمكن فيها استخدام هذه الأسلحة والبلدان التي يمكن استخدام الأسلحة ضدها؛

- إن إمكان تطوير أسلحة جديدة وخيارات مستهدفة جديدة لخدمة مآرب عدوانية منافية لعدم الانتشار يُقوض بقوة أكبر الالتزامات بنزع السلاح؛

- يطرح إلغاء معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية تحديات جديدة في وجه الاستقرار الاستراتيجي ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وما زالت الحركة يساورها القلق من أن يكون في تنفيذ منظومة دفاع وطني بالقذائف انطلاق لسباق (لسباقات) تسلح، ومزيد من تطوير منظومات القذائف المتقدمة، وزيادة في عدد الأسلحة النووية. ووفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٦/٥٨، تشدد الحركة على مسيس الحاجة إلى البدء بأعمال موضوعية في مؤتمر نزع السلاح لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي؛

- تُعرب حركة عدم الانحياز عن ارتياحها لأن ١٧١ دولة قد وقعت على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ولأن ١١٢ دولة قد صدقت عليها حتى الآن. وتؤكد الحركة مجددا على أنه إذا ما أريد تحقيق أهداف المعاهدة تحقيقا كاملا فإن استمرار التزام كافة الدول الموقعة عليها، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، سوف يكون أمرا أساسيا لا غنى عنه. وفي هذا الصدد، ترحب الحركة بتصديق إرتيريا، وأفغانستان، وبليز، والجزائر، وعمان، والكويت، وهندوراس على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. على أن الحركة ما زال يساورها القلق لعدم إحراز تقدم في بدء نفاذ هذه المعاهدة؛

- استمرار المواقف المفتقرة إلى المرونة من جانب بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية، التي منعت مؤتمر نزع السلاح، هيئة التفاوض الوحيدة المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح النووي، من إنشاء لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي. وما انفكت الحركة تعتقد بضرورة إجراء مفاوضات بشأن وضع برنامج تدريجي للقضاء الكامل على الأسلحة النووية، يكون له إطار زمني محدد، ويشمل اتفاقية للسلاح النووي. وفي هذا الصدد، تؤكد الحركة مجددا دعوتها للقيام، في أسرع وقت ممكن وعلى سبيل الأولوية القصوى، بإنشاء لجنة لنزع السلاح. وتؤكد الحركة مرة أخرى ما خلصت إليه محكمة العدل الدولية بالإجماع من وجود التزام بأن تتواصل، بحسن

نية، المفاوضات التي تفضي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه وبأن تُختتم هذه المفاوضات في إطار رقابة دولية صارمة وفعالة. وتأسف الحركة لأنه لم يُحرز أي تقدم في ما يتصل بالإيفاء بهذا الالتزام على الرغم من مرور سبعة أعوام تقريبا على صدوره؛

- ما زال من المتعذر على مؤتمر نزع السلاح استئناف مفاوضاته المتعلقة بوضع معاهدة غير تمييزية، ومتعددة الأطراف، ويمكن التحقق منها دوليا وعلى نحو فعال لحظر إنتاج المواد الانشطارية اللازمة للأسلحة النووية وغير ذلك من الأجهزة المتفجرة، مع مراعاة الأهداف المتعلقة بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار على حد سواء؛
- لم يطرأ أي تقدم في ما يتصل بتقليص دور الأسلحة النووية في سياسات الأمن من أجل الإقلال إلى أدنى حد من خطر استخدام هذه الأسلحة في أي وقت من الأوقات، وتسهيل عملية القضاء الكامل عليها؛
- لم تتمكن هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن بنود جدول الأعمال الموضوعية، مع مراعاة أحكام المقرر ٤٩٢/٥٢، في دورتها لعام ٢٠٠٤، حسب التكليف الوارد في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٦٧/٥٨.

١٨ - تعكس هذه المسائل، التي هي مصدر قلق لحركة عدم الانحياز، أزمة تزداد حدة في دبلوماسية نزع السلاح المتعدد الأطراف. ويساور اللجنة أيضا قلق عظيم إزاء التلاشي المطرد في تعددية الأطراف، وتشدد الحركة على أهمية الجهود الدولية الجماعية لتعزيز وصون السلم والأمن الدوليين. وتؤكد الحركة مجددا في هذا السياق تأييدها لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٤٤/٥٨ بشأن تعزيز تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. ذلك أن تعزيز دور الأمم المتحدة في حسم هذه المسائل إنما هو مسؤولية جماعية. إذ أنه يوفر الأساس لتطوير عملية شاملة لنزع السلاح على كافة الصعد ولإعطاء مضمون لها. وتسلم الحركة بالدور المهم الذي تضطلع به أجهزة الأمم المتحدة لنزع السلاح في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. وتؤكد الحركة من جديد التزامها بتكييف تدابيرها بما يُعزز ذلك الدور.

١٩ - تعيد حركة عدم الانحياز تأكيد أهمية التصدي للتحديات والمشاكل بالامتثال التام لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، وفي هذا السياق، تشدد الحركة على أن أفضل معالجة لأوجه القلق المتعلقة بانتشار الأسلحة النووية إنما تكون من خلال الاتفاقات العالمية والشاملة وغير التمييزية والتي تم إجراء مفاوضات متعددة الأطراف بشأنها.

٢٠ - تعيد حركة عدم الانحياز تأكيد تأييدها لعقد دورة الأمم المتحدة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح، بمشاركة كافة الدول الأعضاء فيها على أساس الحاجة إلى استعراض وتقييم تنفيذ الوثيقة الختامية، التي اعتمدتها الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح، فيما تعيد أيضا تأكيد مبادئها وأولوياتها. وترحب الحركة بالقرار الذي اتخذته الجمعية العامة بإنشاء فريق عامل مفتوح العضوية للنظر في الأهداف وجدول الأعمال، بما في ذلك إمكانية إنشاء لجنة تحضيرية للدورة الاستثنائية. وقد أسهمت الحركة بهمة في الفريق العامل المفتوح باب العضوية، ورغم الافتقار إلى توافق في الآراء في الفريق العامل، تؤكد الحركة على ضرورة إحالة هذه المسألة إلى الجمعية العامة للنظر فيها، وفي هذا السياق، تشدد الحركة على ضرورة إعادة عقد الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بدورة الأمم المتحدة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح.

٢١ - يساور حركة عدم الانحياز القلق أيضا إزاء عدم إحراز تقدم نحو إنفاذ الإعلان بشأن الألفية الذي أعرب فيه رؤساء الدول أو الحكومات عن عزمهم السعي إلى القضاء على أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما الأسلحة النووية، وعلى إبقاء الخيارات مفتوحة أمام تحقيق هذا الهدف، بما في ذلك إمكانية عقد مؤتمر دولي لتحديد السبل والوسائل اللازمة للقضاء على الأخطار النووية. وتدعو الحركة مرة أخرى إلى عقد مؤتمر دولي في أقرب موعد ممكن بهدف التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج تدريجي للقضاء نهائيا على الأسلحة النووية، يكون ذا إطار زمني محدد للقضاء على جميع الأسلحة النووية، وحظر تطويرها وإنتاجها وحيازتها وإجراء التجارب عليها وتكديسها ونقلها، واستخدامها أو التهديد باستخدامها واتخاذ التدابير اللازمة لتدميرها.

٢٢ - تعتقد دول حركة عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم الانتشار أن الدورتين الأولى والثانية للجنة التحضيرية قد عالجتا معظم المسائل الإجرائية اللازمة لمؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٥. على أن الحركة تشدد على الحاجة إلى تفاعل موضوعي يذهب إلى ما هو أبعد من تبادل وجهات النظر بشكل رسمي بين الدول الأطراف خلال هذه الاجتماعات ويتعين معالجة المسائل التي أثيرت في الاجتماعات التحضيرية كيما يتسنى الاستمرار في تعزيز تنفيذ المعاهدة والتعهدات التي اتفق عليها خلال مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٠، وليتسنى أيضا إرساء الأسس الضرورية لوضع التوصيات خلال الدورة الثالثة للجنة التحضيرية لمؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٥. ولا بد من الإشارة إلى أن الوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٠ تنص بوضوح على أنه ”ينبغي للجنة التحضيرية أن تنظر في كل دورة من دوراتها في مسائل موضوعية محددة تتعلق بتنفيذ المعاهدة والمقررين ١ و ٢ وكذا في نتائج مؤتمرات الاستعراض اللاحقة“.

٢٣ - وتحقيقا لهذه الغاية، ترى حركة عدم الانحياز أنه ينبغي للجنة التحضيرية أن تركز من الناحية الموضوعية على نزع السلاح النووي ضمانا لاشتمال التقارير، التي تقدمها الدول على بيان سليم بالتقدم الذي أحرزته في تحقيق نزع السلاح النووي. وفي هذا الصدد، تود الحركة الإشارة إلى أن الوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٠ قد دعت جميع الدول الأطراف إلى أن تقدم، في إطار العملية المخصصة للاستعراض المعزز للمعاهدة، تقارير دورية عن تنفيذ المادة السادسة من المعاهدة والفقرة ٤ (ج) من المقرر المتخذ في عام ١٩٩٥ بشأن ''مبادئ وأهداف لعدم الانتشار ونزع السلاح النووي''. وتتوقع الحركة أن تقوم الدول الأطراف في المعاهدة، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، بتقديم تقارير لكل دورة من دورات اللجنة التحضيرية، بما فيها هذه الدورة. كما ينبغي أن تغطي التقارير، المقدمة بشأن المادة السادسة، المسائل والمبادئ التي تتناولها الخطوات الثلاث عشرة، التي اتفق عليها في مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٠، وأن تشمل معلومات محددة وكاملة عن كل خطوة من هذه الخطوات. وينبغي لهذه التقارير أن تتناول، في جملة أمور، السياسات والنوايا الراهنة، فضلا عن التطورات الناشئة في هذه المجالات.

٢٤ - تعتقد حركة عدم الانحياز أنه ينبغي لدورات اللجنة التحضيرية أن تركز أيضا من الناحية الموضوعية على الشرق الأوسط وتشير أيضا إلى أن الوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٠ تدعو الدول الأطراف في المعاهدة، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية ودول الشرق الأوسط وغيرها من الدول المهتمة بالأمر، إلى أن تقدم، عن طريق الأمانة العامة للأمم المتحدة، تقارير إلى رئيس مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٥، وكذلك إلى رئيس اجتماعات اللجنة التحضيرية التي ستعقد قبل ذلك المؤتمر، بشأن الخطوات التي اتخذتها لتعزيز إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وتحقيق أهداف وغايات القرار المتخذ في عام ١٩٩٥ والمتعلق بالشرق الأوسط. وتتوقع حركة دول عدم الانحياز أن تقدم جميع الدول الأطراف في المعاهدة، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، تقارير في هذا الصدد، حسب المتفق عليه في الوثيقة الختامية لعام ٢٠٠٠.

٢٥ - تعتقد دول حركة عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم الانتشار أيضا بأنه ينبغي للدورة الثالثة للجنة التحضيرية أن تركز من الناحية الموضوعية على الضمانات الأمنية. ففي مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٠ ''اتفق على أن الضمانات الأمنية الملزمة قانونا المقدمة من الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية إلى الدول الأطراف غير الحائزة للأسلحة النووية تعزز نظام عدم الانتشار النووي''، و ''تدعو اللجنة التحضيرية إلى وضع توصيات لمؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٥ بشأن هذه المسألة''. ونظرا إلى أن القرار الذي اتخذه مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٠، بأن تقدم اللجنة التحضيرية هذه توصيات إلى مؤتمر الاستعراض

لعام ٢٠٠٥ بشأن الضمانات الأمنية، ونظرا إلى الموقف المبدئي لرؤساء دول أو حكومات دول حركة عدم الانحياز من هذه المسألة فإن الحركة تدعو إلى تخصيص وقت لبرنامج العمل في هذه الدورة للجنة التحضيرية للنظر في الضمانات الأمنية وإلى إنشاء هيئة فرعية في مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٥ لمزيد من الأعمال التي سوف يتم الاضطلاع بها.

٢٦ - تشير دول حركة عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم الانتشار أيضا إلى أنه قد تم تخصيص وقت محدد في مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٠ وخلال عمليته التحضيرية لمناقشة ودراسة الاقتراحات المتعلقة بالأحكام الواردة في المادة السادسة من المعاهدة وفي الفقرتين (ج) ٣ و ٤ من المقرر المتخذ في عام ١٩٩٥ بشأن ''مبادئ وأهداف لعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين'' والذي يتناول نزع السلاح النووي والقرار الذي اتخذ في مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها لعام ١٩٩٥. وفي هذا الصدد، تعيد حركة عدم الانحياز تأكيد أهمية أن تنشأ في مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٥، هيئة فرعية تكون تابعة للجنة الرئيسية الأولى للتداول في الخطوات العملية لبذل جهود منهجية ومطردة للقضاء على الأسلحة النووية، وكذا لجنة فرعية تكون تابعة للجنة الرئيسية الثانية للنظر في المقترحات المتعلقة بتنفيذ القرار الذي اتخذه بشأن الشرق الأوسط مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار وتمديدها لعام ١٩٩٥. وفي هذا الصدد، تؤكد الحركة أيضا وتشدد على ضرورة أن تدرج اجتماعات اللجنة التحضيرية، ولا سيما في الدورة الثالثة للجنة التحضيرية، في برنامج عملها مسألة تخصيص وقت محدد لإجراء مداولات بشأن نزع السلاح النووي وتنفيذ القرار المتخذ في عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط والضمانات الأمنية.